

رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في مصر

أ.د. فائزة أحمد الحسيني مجاهد

رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في مصر

أ.د. فايزة أحمد الحسيني مجاهد

أستاذ المناهج وطرق تدريس التاريخ، كلية البنات، جامعة عين شمس

dr.n_alhussini@hotmail.com

قبلت للنشر في ٢٠/٧/٢٠١٩ م

قدمت للنشر في ١٥/٥/٢٠١٩ م

الملخص: تتناول هذه الورقة رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في مصر، عبر مجموع محاور منها: تحديد مشكلات نظام التعليم المصري، وجهود الدولة لإصلاح وتطوير نظام التعليم المصري، ومن ثم تقديم رؤية مقترحة لتطوير منظومة التعليم في مصر تتضمن؛ (تحقيق الدعم المالي والتمويل للتعليم، وإعداد وتأهيل وتنمية قدرات المعلم لتقديم المناهج المطورة، واستخدام آليات أصيلة في تخطيط وتطوير المناهج الدراسية، وتطوير الادارة المدرسية وتفعيل أدوار مكاتب التخطيط والمتابعة، إلى جانب تطوير أساليب التقويم.

الكلمات الدلالية: رؤية مستقبلية، تطوير التعليم، مشكلات التعليم

Future Vision for Developing Education in Egypt

Prof.Dr. Fayza Ahmed Alhussini Megahed

Professor of History Education, Women's College, Ain Shams University. Egypt

dr.n_alhussini@hotmail.com

Received 15 May 2019

Accepted 20 July 2019

Abstract: This paper discusses a future vision for developing education in Egypt, through a number of axes including: identifying the problems of the Egyptian education system, the State's efforts to reform and develop the education system, and then provide a proposed vision for the development of the education system in Egypt, including: (Achieving financial support, Preparing Teachers' capabilities o deal with developed curricula, using Authentic Approaches in planning and development the curriculum, developing the school administration and activate the roles of planning and follow-up offices, and developing evaluation Methods.

Key words: Future Vision, Education Development, Education Problems

مقدمة

ينطلق مفهوم تطوير التعليم في مصر من الإيمان العميق بأن التعليم ضرورة قومية وأحد عوامل الاستقرار، وعامل رئيس من عوامل الحداثة، فالتعليم هو الذي يوجه المجتمع لتحقيق أهدافه، وتنعكس أوضاعه ومشكلاته على حالة المجتمع، ولكي يؤدي التعليم الدور النهضوي الكبير المنوط به، ينبغي أن يكون له قدرة كبيرة على إحداث التقلية التنموية الشاملة، وأن يحدث تغييراً نوعياً في حياة المواطنين، وفي قدرتهم على مواجهة التحديات والصعوبات التي تواجه مجتمعهم.

ولا يستطيع أي مجتمع تحقيق أهداف التنمية الشاملة ومواجهة متطلبات المستقبل إلا عن طريق العلم والتعليم وخاصة في ظل التطورات العلمية والتكنولوجية المستمرة، وفي مصر نحتاج إلى ذلك النوع من التعليم الذي يشكل الفرد والمجتمع بصورة رفيعة تهدف إلى إعداد مواطن قادر على الابتكار والإبداع والتعلم مدى الحياة مع مواكبة تحديات العصر ومتطلبات سوق العمل المحلية والإقليمية والعالمية، تعليم يربي المسؤولية الاجتماعية ويدعم الولاء والانتماء، نحتاج إلى تعليم يُطور قدرات الأفراد وينمي مهارات تفكيرهم، ومن المتعارف عليه أن الأفراد الذين ليس لديهم هذه المهارات سوف يعانون كثيراً في حياتهم.

ولعل من المنطقي قبل طرح مشكلات النظام التعليمي في مصر والأليات المقترحة لحلها ان نعرف التعليم إجرائياً بأنه: عملية منظمة وفق أهداف محددة، لتزويد الفرد بمجموعة من المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات، تساعده على التكيف مع البيئة المحيطة وحل مشكلاتها، وتؤهله للتنافس على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي.

وسوف يسير الطرح في هذه الورقة عبر المحاور التالية:

أولاً: مشكلات نظام التعليم المصري

يُعاني النظام التعليمي المصري منذ أمد بعيد من العديد من المشاكل والتحديات، والتي تمثل عائقاً حقيقياً أمام العملية التعليمية وتطويرها وبالتالي التحديث والتنمية الشاملة ومنها ما يلي:

- ١- عدم وجود فلسفة واضحة المعالم للتعليم العام، مع وجود نقص حاد في معظم جوانب مدخلات النظام التعليمي.
- ٢- تردي أوضاع المباني المدرسية والمتمثلة في وجود عدد من المباني غير الصالحة وتحتاج الى إصلاحات بجانب مدارس أخرى آيلة للسقوط، والفصول الدراسية غير مجهزة بما يقي الطلاب برودة الشتاء وحرارة الصيف، وبعض المرافق الصحية غير صالحة، ضعف الإمكانيات وقلة الوسائل التعليمية.
- ٣- ازدياد كثافة الفصول الدراسية في مراحل التعليم العام، مما ينعكس بالسلب على العملية التعليمية وعلى مستوى الخريجين، وعدم قدرة بعضهم على مواصلة التعليم الجامعي بنجاح على الرغم من تفوقهم في الثانوية العامة.
- ٤- عدم مساندة التعليم العام بجميع مراحل مستويات الجودة التعليمية، ولهذا يجب الاهتمام بما نشرته صحيفة " Monitor Christian Science " الأمريكية عن النظام التعليمي المتدهور في مصر، ونشرت أرقاما عالمية تشير إلى أن مصر تقع في أسفل ترتيب التعليم العالمي من حيث جودة التعليم، وأن دول مثل منغوليا وهندوراس تتفوقان عليها في هذا المجال، وأشارت التقارير العالمية أن مصر تحتل المركز الاخير من حيث جودة النظام التعليمي، كما أشارت الصحيفة ان ميزانية التربية والتعليم والبالغة حوالي ٨, ٧ مليار دولار لتعليم ١٨ مليون طالب تقريبا، يذهب حوالي ٨٥٪ من هذه الميزانية الى المرتبات، مما يعني ان توفير احتياجات العملية التعليمية يأخذ جزء بسيط من تلك الميزانية، وبالتالي يعتبر نقص معدل الانفاق على المنظومة التعليمية من اهم التحديات التي تواجه تطوير التعليم في مصر.
- ٥- قصور أداء المعلم وضعف مستواه وخاصة في المرحلة الابتدائية، وقلة استخدام المدارس للوسائل العلمية والتكنولوجية اللازمة لإعداد أجيال تواكب التطور المعلوماتي والتكنولوجي.

- ٦- تدني مستوى العملية التعليمية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي، ووجود نوع من التعليم الموازي الذي يتم خارج المدارس عن طريق الدروس الخصوصية، مما انعكس بالسلب على العملية التعليمية.
- ٧- عدم مواءمة منتج نظام التعليم العام لحاجات قطاعات الإنتاج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا يقوم نظام التعليم بدوره كاملاً في تكوين الإنسان والمجتمع الحديث مما ساعد على تحول المعلم من صاحب رسالة الى موظف تقليدي.
- ٨- إهمال ممارسة الأنشطة الصفية واللاصفية على الرغم من أهميتها في تنمية المهارات الاجتماعية وقيم التسامح وقبول الآخر لدى الطلاب.
- ٩- عجز التعليم العام عن إعداد الأجيال القادمة لمواكبة متطلبات سوق العمل، واستيعاب علوم المستقبل، ومواجهة الحياة العملية، وذلك لعدم قدرة التعليم على مواكبة متغيرات العصر، وانتشار الافكار التقليدية أمام أي محاولة لتطوير نظام التعليم في مصر.
- ١٠- وجود بعض المشكلات الإدارية في نظام التعليم المصري مثل:
- قلة استجابة الادارات التربوية لحاجات التطور السريع الذي يتمثل في زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، وعدم القدرة على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة.
 - إتباع الإدارة المدرسية للأساليب الإدارية التقليدية الحاطئة التي تضر بالنظام مما ينعكس بالسلب على مستوى أداء المعلم، وجمود نظم التقويم والامتحانات.
 - ضعف الاتصال الإداري في مجال التعليم بإدارات التعليم العام، بالإضافة إلى عجز الإدارة التعليمية عن تخريج الكوادر المؤهلة تأهيلاً جيداً وكافياً لاحتياجات المجتمع وسوق العمل، وتقع تحت تأثير قوتين مختلفتين، قوة الإحساس بأهمية التجديد وقوة ضرورة الالتزام القانوني بالإبقاء على ما هو موجود من الانظمة والممارسات، ونتيجة لذلك أصبح سلوك العاملين بالتعليم العام خليطاً متنافراً من الجديد والقديم،

وأصبحت القرارات التربوية اجتهادا شخصياً قد يخطئ وقد يصيب، وأصبحت المؤسسات التعليمية عاجزة عن الوفاء بكل المتوقع والمأمول.

- ضعف خطط وبرامج المتابعة الفنية والإدارية للمدارس، وضعف المشاركة الفعلية والإيجابية في صياغة السياسة التعليمية واتخاذ القرارات وفي كل العمليات الإدارية الأخرى كالتخطيط خاصة على المستوى المحلي والمدرسي.
- اعتماد إدارة التجديد والتحديث التربوي في بعض مدارس التعليم العام على الفجائية والسرعة في الصياغة والتنفيذ، وابتعادها عن أساليب إدارة الجودة الشاملة.

المحور الثاني: جهود الدولة لإصلاح وتطوير نظام التعليم المصري:

تعتبر قضية التعليم في مصر واحدة من أكثر القضايا المجتمعية المثيرة للجدل نظراً لانعكاساتها الاجتماعية، ولذا كان التعليم هو حجر الزاوية في برنامج التحديث والتطوير الذي تبناه الدولة المصرية، بحكم دوره المحوري في بناء الإنسان المصري وتطوير قدراته الذاتية وخبراته العلمية والعملية، ولذلك يحتل التعليم مرتبة متقدمة في سلم أولويات الخطط التنموية للحكومة المصرية، ولهذا حرصت الدولة الى انجاز بعض أهداف السياسة العامة للتعليم مثل الاستيعاب الكامل للأطفال في مرحلة الإلزام والذي تم تحقيقه بدرجة كبيرة على أرض الواقع، وتوسعي لتحقيق الأهداف الأخرى التي لم يتم إنجازها مثل ضمان الاستمرار في التعليم حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي وإكساب المهارات الأساسية المفترضة في مرحلتي التعليم الاساسي والثانوي.

وانطلاقاً من إدراك ضرورة وأهمية التغلب على مشكلات التعليم العام وتطوير المنظومة التعليمية في مصر طرحت مصر رؤيتها الإستراتيجية في التعليم حتي عام ٢٠٣٠ م، والتي تبنت سياسات لإصلاح وتطوير التعليم هي:

- إتاحة فرص متكافئة لجميع المواطنين في سن التعليم للالتحاق وإكمال التعليم على مستوى فرعية العام والخاص، مع استهداف المناطق الفقيرة كأولوية أولى.

• تحسين جودة وفاعلية الخدمة التعليمية، من خلال توفير منهج معاصر، وتكنولوجيا موظفة بكفاءة وأنشطة صافية واللاصفية، ومعلم فعال، وقيادة مدربة في كل مدرسة، وفرص للتنمية المهنية لكل معلم وإداري ليتقدم ويتميز، وتدعيم البنية المؤسسية خاصة في المدارس الفنية، وتأهيل وبناء قدرات العاملين في مجال التعليم على تطبيق اللامركزية على وجه يضمن الحوكمة الرشيدة.

وتضمنت الاستراتيجية عددا من الأبعاد وهي:

• تصميم مناهج حديثة تهدف الى تنمية الوعي السياسي والمشاركة المجتمعية والثقافية لدي التلاميذ في جميع المراحل التعليمية.

• تبني عدد من البرامج التي تهدف الى تطوير البنية التحتية للمدارس مثل برنامج جودة التعليم الذي يركز على دعم وتجديد المدارس، وسوف تنتهي المرحلة الثانية للبرنامج في ديسمبر ٢٠١٨م.

• تشجيع المبادرات المجتمعية التي تهدف الى تأهيل وبناء قدرات المعلمين وتطوير أدائهم التدريسي.

• برنامج تيسير حصول الأطفال المعرضين للخطر والمهمشين على الحماية والتعليم الجيد، ويخضع البرنامج لإشراف المجلس القومي للطفولة والامومة تحت مظلة وزارة التربية والتعليم والذي بدأ في ديسمبر ٢٠١٥م، وسيتم الانتهاء منه في ديسمبر ٢٠٢٠م.

وتحرص وزارة التربية والتعليم على إصلاح وتطوير منظومة التعليم قبل الجامعي في مصر والتي أعلن عنها وزير التربية والتعليم وسنحاول في السطور التالية، إلقاء الضوء على المنظومة الجديدة للتعليم المحددة لمراحل التعليم قبل الجامعي (مرحلة رياض الأطفال - الابتدائية - الثانوية العامة) فيها وما عليها مع تقديم مجموعة من المقترحات.

أولا: مميزات الاستراتيجية الجديدة المتعلقة بإصلاح و تطوير التعليم في مصر

قدم المقترح عدد من البنود وهي (تخفيف المناهج في العام الدراسي الجديد، اعتبار الصف الابتدائي سنة نقل عادية، إعداد برنامج متخصص لتدريب المعلمين بالتعاون مع برنامج " المعلمون أولا " دفع طلاب المدارس الخاصة المصروفات عن طريق البنوك، إدراج كتاب القيم والأخلاق والمواطنة في السنوات الثلاث الأولى، تقنين حالة (١١٤٦٤) معلما مساعدا مغتربا من مسابقة ال ٣٠ الف معلم، تطبيق الثانوية العامة التراكمية من العام الدراسي ٢٠١٩م، تحسين الوجبة المدرسية، استبدال عقوبة سحب التراخيص للمدارس الخاصة المخالفة بالغرامة، واعتبار امتحان "الميدترم" لصفوف النقل امتحانات دورية بدون احتساب درجاتها.

أما بالنسبة للملامح الرئيسة لنظام التعليم المصري الجديد، فركز على عدد من البنود التي تفسر أسلوب التدريس وأسلوب التقويم في المناهج الحالية، والاهتمام بتصميم مناهج جديدة باعتبارها حجر الاساس الذي تبني عليه كل عمليات تطوير التعليم، واعتمد إطار مناهج التعليم في مصر التي ستطبق على الصف الاول الابتدائي من العام الدراسي القادم على أبعاد التعلم الأربع (التعلم للمعرفة، تعلم لتكون، التعلم للعمل، التعلم للتعايش مع الاخر)، وهي أبعاد مترابطة متكاملة تؤدي في مجملها الى تحقيق أهداف التعليم وتتركز على تطبيق مبادئ التعليم الفعال، لإعداد متعلم متميز.

ثانيا: جوانب ينبغي مراعاتها في استراتيجية التعليم الجديدة المتعلقة بإصلاح و تطوير التعليم في مصر:

- لم تتضمن الاستراتيجية تقديم خطة واضحة بجدول زمني محدد بآليات تنفيذية للتغلب على بعض مشكلات التعليم في مصر التي رصدتها العديد من الدراسات منها ما يتعلق بالبنية التحتية للمدارس وتوفير الأبنية المدرسية، ومنها ما يتعلق بالكوادر التعليمية والقدرات البشرية وأوضاع المعلمين، ومنها ما يتعلق بالمناهج، وارتفاع كثافة الفصول الدراسية، وجدوى العملية التعليمية وعلاقتها بسوق العمل، وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، وتدني مستويات اجور المعلمين، ومن المفترض أن عملية إصلاح وتحديث منظومة التعليم

تعالج قدرا من هذه المشكلات أولاً، لأنها مشكلات هيكلية في النظام التعليمي، ومن المتوقع تفاقمها في ظل أعداد المتقدمين للتعليم كل عام واللجوء لنظام الفترتين لمواجهة زيادة الاقبال، وعدم توافر أبنية مناسبة وبنية تحتية ملائمة، وعلى ذلك فالحديث عن اصلاح وتطوير التعليم دون التصدي لهذه المشكلات لن يحقق أهدافه من الناحية العملية.

- اما فيما يتعلق بتخفيف المناهج في مرحلة التعليم الاساسي، ومنع الامتحانات في الصفوف الثلاثة الاولى، وإضافة مقرر القيم والأخلاق بداية من العام الدراسي الجديد للصفوف الثلاثة الاولى، فهي تخلق ثقافة مدرسية جديدة تغير علاقة التلميذ بالمدرسة والتعليم وتهدف الى التأكيد على الاساس الاخلاقي للشخصية المصرية وغرس قيم أصيلة لدى التلاميذ مثل التسامح والتعايش مع الاخر واتقان العمل، التعاون.....فهذه القيم مطلب لمناهج المستقبل إذا تم تطبيقها على النحو المأمول، وقد تأتي بنتائج عكسية سلبية على العملية التعليمية بصفة عامة، إذا تم التهاون فيها من قبل أولياء الأمور والمعلمين، فالتعليم دون امتحانات وتقييم، قد يكون ايجابياً جداً ولكنه يحتاج الى منظومة ثقافية مغايرة، ومنظومة إدارية مغايرة، وسياق عام داعم للتعليم، وتطوير برامج إعداد وتأهيل المعلمين والاقصاار على خريجي كليات التربية سواء بنظامها التكاملي أو التتابعي، ووضع خطة لنشر ثقافة المواطنة والتسامح وقبول الاخر بشكل مباشر وغير مباشر سلوكا وممارسة قبل ان تكون مقرر دراسي، وهو ما يطرح إعادة النظر في أوضاع كليات التربية وعملية إعداد المعلم.
- أن النظام المقترح ركز علي تقنيات التعليم، أساليب التدريس والتقويم دون الاهتمام بتطوير محتوى المناهج التي تغرس قيم الانتفاء والتعايش مع الآخر وتعالج أخطاء التفكير، كما أنه من الصعب تغيير المناهج لطلاب الصف الأول الثانوي، وتحويلها إلى مقررات الكترونية، تطبيقاً لمبدأ البناء التراكمي، مع عدم توافر العامل الزمني المطلوب.
- أثبتت كل التجارب التراكمية السابقة، أن هذا النظام فشل في تحقيق النتائج المرجوة، ويزيد من الضغوط والأعباء الاقتصادية والنفسية على الطلاب وأولياء الامور خاصة إذا تواجد

أكثر من طالب في الأسرة الواحدة في المرحلة الثانوية، لأنه سيزيد من سوق الدروس الخصوصية لثلاث سنوات وليس سنة واحدة.

- ضرورة وجود ضمانات محددة لعدم تدخل الوساطة والمحسوبة في امتحان القدرات للقبول بالكليات بعد إلغاء مكتب التنسيق.

- يعتمد النظام الجديد على بنك المعرفة والتابلت ونظام التقويم المستمر، وتطبيق الامتحانات بنظام (open book) التي تتطلب الفهم العميق والتحليل والاستنتاج وهو ما لم يعتاده الطلاب والمعلمين طوال السنوات السابقة، مما قد يسبب صدمة كبيرة للطلاب عندما يلتحق بالثانوية العامة، لذلك ينبغي الانتقال بالتدرج من نظام الى نظام آخر، ولهذا اقترح الاستفادة من إيجابيات النظام الجديد وتدريب الطلاب عليه و عدم احتساب درجات الصف الأول الثانوي من مجموع الدرجات التراكمية للثانوية لأنه العام الأول للتطبيق والأوقع أن يحتسب العامين الأول والثاني الثانوي كأعوام للتدريب على النظام وتقييم مدى تطبيقه كنظام نهائي للثانوية العامة وفي حالة نجاحه يمكن تطبيقه في العام الثالث ولا تكون الثانوية تراكمية، أو ممكن أن يبدأ التطوير من أول السلم التعليمي عن طريق تطبيقه على التلميذ الذي يلتحق بالصف الأول الابتدائي بداية من العام المقبل، فلا داعي للاستعجال في تطبيق نظام الثانوية العامة من العام القادم، كما ينبغي أن تخضع الاستراتيجية الجديدة المتعلقة بتطوير التعليم في مصر أولاً للتجريب قبل تعميمها، وكذلك يجب طرحها للحوار المجتمعي وأخذ رأى الطلاب، والمعلمين، ومديري المدارس، وأولياء الامور، وخبراء التعليم، لمعرفة مدي إمكانية تطبيقها في مدارسنا المصرية، من أجل تكوين أرضية مجتمعية تدعم تنفيذه، وتكون قادرة على مواجهة التحديات المختلفة، من أجل تكوين نموذج تعليمي متميز ينهض بالوطن.

المحور الثالث: رؤية مقترحة لتطوير منظومة التعليم في مصر

تستند الرؤية المقترحة إلى ضرورة وضع نموذج للشخصية المستهدفة من نظام التعليم المصري قادرة على استيعاب التحويلات والمتغيرات الراهنة، ويكون التعليم المصري في موقع فعال من حرية التنافسية العالمية على جميع الأصعدة. حيث يحتاج المجتمع المصري إلى الشخصية القادرة على (الابداع وحل المشكلات، التعلم الذاتي، الانتاج، قبول التغير والمشاركة في صناعة، اتخاذ القرار السليم، الايجابية، التحلي بالقيم النبيلة مثل التسامح وقبول الاخر، التعاون...) ، كما تعتمد الرؤية على مراجعة التقارير والتوصيات الصادرة من الجهات المحلية والإقليمية والعالمية المعنية بشئون التعليم، ومعايشة الواقع التعليمي المصري، و المشاركة في المؤتمرات والندوات، والاطلاع على عدد من الدراسات العربية والأجنبية والتجارب الاقليمية والأجنبية في مجال تطوير التعليم، وتتضمن الرؤية المقترحة بعض المقترحات والأليات للنهوض بالمنظومة التعليمية وتوضح فيما يلي:

أولاً: تحقيق الدعم المالي والتمويل للتعليم

ويمكن تحقيق ذلك من خلال الأليات التالية:

- دخول وزارة التربية والتعليم في شراكة مع وزارة الاستثمار لوضع وتنفيذ خطط لتحويل المدارس إلى نمط المدارس المنتجة، بمعنى أن يصبح في برنامج المدرسة لكل صف دراسي مقرر تطبيقي عن المؤسسة التعليمية وسوق العمل كأن تتبنى المدرسة أحد المشاريع الانتاجية التي يحتاجها المجتمع المدرسي والخارجي والتخطيط له من خلال رأس مال يقدم للمدرسة يتم تسديده تباعاً، ويمكن الاستفادة من عائداتها في تطوير البنية التحتية وبناء مدارس جديدة، وزيادة مرتبات المعلمين.
- إنشاء وحدة انتاجية بكل مدرسة يمكن أن تقوم (بإنتاج الوجبات الجاهزة للمدارس والمؤسسات والشركات، استغلال خامات البيئة في تصنيع المنتجات الزراعية والمناحل، والصناعات البسيطة كالمنظفات، تجليد وتغليف الكتب، خدمات الكمبيوتر، تصنيع مرايل المدارس) وأن يلحق بكل مدرسة منفذ للتسويق والتوزيع الإنتاجي للطلاب والجمهور

بالاتفاق مع الشركات والمؤسسات على توزيع منتجات الطلاب، بحيث تُحول التربية الفنية والرياضية والزراعية وغيرها من الأنشطة الى وحدات إنتاجية يخطط لها علميا.

- أن يُكمل التعليم المهني التعليم الأكاديمي، بحيث يكتسب طالب التعليم العام مهارات عالية في الاداء تساعده على الالتحاق بسوق العمل، إذا ما توقف عن مواصلة التعليم.

- أن تزود الوزارة مصادر التعليم بكل مؤسسة تعليمية بنسبة 5% من الكتب التي تطبعها الوزارة ليكون الاطلاع والتصوير داخل المدرسة، ومن ثم توفر الوزارة الملايين في طبع الكتب لدعم الخدمات التعليمية.

- التوسع في نشر ثقافة التعليم الالكتروني بأقل التكاليف عن طريق عمل اتفاق تعاون بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الاتصالات ومؤسسات المجتمع المدني لتوفير جهاز حاسب آلي وانترنت عبر شاشات التلفزيون، والاستفادة من تجربة كينيا، حيث قامت شركة مايكروسوفت بتوفير الانترنت لسكان المناطق الريفية التي تفتقر إلى مصادر الطاقة من خلال استخدام ترددات التلفزيونات القديمة، والهوائيات قديمة الطراز، والطاقة الشمسية عن طريق بناء محطات تعمل بالطاقة الشمسية لتوفير إشارة لاسلكية.

- تنمية الوعي المجتمعي بضرورة الشراكة المجتمعية في قضايا التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، عن طريق إنشاء صندوق قومي للاستثمار في التعليم تشارك فيه البنوك ومؤسسات المجتمع المدني، وكذلك توجيه الشركات الكبرى والمؤسسات المالية الضخمة ورجال الأعمال لبناء مدارس حديثة في المناطق الفقيرة والنائية والمزدحمة، لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، وتخفيف الكثافة العالية للمدارس في هذه المناطق.

- تبني وزارة التربية والتعليم سياسة اللامركزية في الإدارة التعليمية والمدرسية بما يمكنها من زيادة مواردها المالية، والاقتماد بالدول المتقدمة في إنشاء المدارس التعاونية (حكومية- خاصة) بالتعاون بين الحكومة والمجتمع والمشاركة الشعبية، بحيث يساهم في رأس مال هذه المدارس ومجالس إدارتها القطاعان الحكومي والخاص، فهذا النمط من المدارس ساعد في

خفف العبء عن المدارس الحكومية وأتاح أكبر قدر من تكافؤ الفرص التعليمية، وساعد في رفع كفاءة العملية التعليمية في الدول التي أقيمت بها هذه المدارس.

- التعاون بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التخطيط في وضع خطط مناسبة وواقعية لترشيد المجانية، بجعل التعليم بمقابل عادل للقادرين مادياً ومجاني بالكامل لغير القادرين والموهوبين والمتفوقين، وإعادة النظر في توزيع الكتب المدرسية الحكومية بالمجان للقادرين مادياً وأصحاب الدخول الكبيرة.

- التوسع في أنماط التعليم الموازي للتعليم النظامي وهي أنماط من التعليم تُقدم في بيئات فقيرة مثل " تعليم الفتيات ومدارس الفصل الواحد، التعليم المجتمعي وتقديم

- (للمتسربين من التعليم _ أطفال الشوارع.....) والسماح بعودة ما يسمى بالوقف الخيري مرة أخرى بإشراف وزارتي الأوقاف والتربية والتعليم، من أجل تخفيف أعباء إنشاء مدارس جديدة على الوزارة، وتفعيل مبدأ التعليم حق لكل مواطن.

ثانياً: إعداد وتأهيل وتنمية قدرات المعلم لتقديم المناهج المطورة

ويقترح لتحقيق ذلك الآليات التالية:

- إنشاء مراكز ترخيص ومزاولة المهنة للمعلمين بكليات التربية، وتكون منوطة بإعداد دورات تدريبية للمعلمين للتعرف على المستجدات التربوية في مختلف التخصصات وإكسابهم مهارات تنفيذها لتأهيلهم للحصول على رخصة مزاولة مهنة التدريس بالمدارس، وفقاً لمعايير علمية وموضوعية.

- التوسع في تدريب المعلمين عن بُعد من خلال استخدام شبكة الانترنت عن طريق تقديم الدروس التفاعلية لتدريبهم على مهارات التدريس الحديثة.

- الارتقاء بمهنة التعليم وتحسين أوضاع المعلمين عن طريق إعادة النظر في التشريعات المنظمة للمهنة، تعزيز المكانة الاجتماعية للمعلم ورفع رواتبهم، وربط الترقية الوظيفية بالجدارة والاستحقاق.

- إنشاء مراكز المعلمين بكليات التربية وتقوم بتقديم الخبرات حول (المناهج الجديدة، تقنيات التعليم، طرائق التدريس الحديثة، أساليب التقويم الحديثة والالكترونية، الانشطة التعليمية، الكشف عن التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة وبطئي التعلم وذوي صعوبات التعلم والطرق والأساليب التدريسية المناسبة لهم، وأدوات تقويمهم،.....) وتنمية الأداء الاكاديمي والتربوي للمعلم وتوظيف نتائج البحوث التربوية في خدمة العملية التعليمية والتنمية المهنية للمعلمين.
- ضرورة تفعيل قانون تجريم الدروس الخصوصية وسحب رخصة التدريس من المعلم الذي يعطى تلك الدروس الخصوصية.
- وضع معايير جديدة لتقويم أداء المعلم على أساس دورة في الارشاد المهني لتلاميذه، ودوره في تصميم الأنشطة، واستخدامه للتكنولوجيا.....وهكذا وإعادة النظر فيما يحدث الآن من تقارير المديرين والموجهين التي قد تفتقد الى الموضوعية.

ثالثا: استخدام أليات أصيلة في تخطيط وتطوير المناهج الدراسية:

ويقترح لتحقيق ذلك الأليات التالية:

- عقد ملتقيات وندوات دورية بين الباحثين في مجال التربية وصناع السياسات التعليمية لتبادل الخبرات والاستفادة من نتائج الابحاث التربوية وتحويلها الى ممارسات لحل المشكلات التعليمية وتطوير المناهج من خلال تأسيس جسور الكترونية للتطوير التربوي بين كليات التربية والوحدات المدرسية بالمؤسسات التعليمية.
- إعداد الوثيقة القومية للمناهج المصرية وتحتوى على معايير ومؤشرات ومتطلبات المجتمع المصري واحتياجاته في شتى الجوانب بما يضمن تحقيق التنافسية العالمية للخريج المصري.
- تصميم مناهج جديدة لإعداد المتعلم للحياة وتركز على ما يلي:

- (١) تنمية القيم الايجابية من خلال تضمين المناهج نماذج لبعض المواقف والشخصيات التي تجسد القيم الايجابية التي يمارسها الطلاب من خلال الانشطة التعليمية ومناقشة قضاياها في سياقات حياتية.
- (٢) تنمية مهارات التعلم الذاتي من خلال تركيز المناهج على المعارف والمهارات الأساسية باعتبارها نقطة بدء لفهم بنية العلم ويوجه المتعلم الى مصادر متنوعة مثل بنك المعرفة للحصول على المعلومات بنفسه.
- (٣) تنمية مهارات التفكير عن طريق تضمين المناهج المشروعات البحثية التي تكسب المتعلم مهارات التفكير الابداعي وحل المشكلات واتخاذ القرار، وتدرهم على مهارات التفكير الناقد وإصدار الاحكام بموضوعية.
- (٤) الاستخدام الذكي للتكنولوجيا عن طريق تدريب المتعلم على الحصول على المعلومات، وتفسير الظواهر العلمية والحياتية، وإدراك العلاقات، وابتكار الافكار وزيادة الانتاج باستخدام التقنيات الحديثة، وإعداده ليكون مواطن رقمي صالح في المجتمع.
- (٥) توظيف التعليم الالكتروني في التدريس من خلال الفصول الالكترونية والافتراضية وخاصة مع الاعداد الكبيرة، للتغلب على النقص الشديد في عدد المدارس، وارتفاع الكثافة العددية في الفصول، والعجز في المدرسين وندرة بعض التخصصات.
- (٦) الاهتمام بالمناهج البنينة التي تهدف الى التكامل بين العلوم المختلفة والانتقال من التخصص الضيق الى تنوع المعارف والمهارات وهذه المواد تعتبر مواد مؤهلة نظامية ولها وزن نسبي يضاف للمجموع وهي تمد جسور الترابط بين أنواع التعليم المختلفة وتزود الطالب بخلفية متكاملة عن جميع فروع المعرفة وتطبيقاتها في الحياة العملية مما يساعد طلاب المراحل المنتهية من التعليم الاساس أو الثانوي الغير راغبين في التعليم الجامعي الالتحاق بسوق العمل.

(٧) تكليف فرق تشكل من قبل الوزارة وتضم (أساتذة من جامعات متنوعة – خبراء المواد الدراسية ومستشاريها – معلمي وموجهي المواد) لتأليف الكتب المدرسية بنظام التكليف وليس بنظام المسابقة من خلال دور النشر من أجل التركيز على جودة الكتب التعليمية والمناهج الدراسية وتلاشي أخطاء المسابقات.

(٨) وضع سياسة تعليمية " طويلة الأجل تحتوي على مجموعة المبادئ والاتجاهات والقواعد العامة التي تضعها الدولة لتوجيه التعليم بمراحله المختلفة لتحقيق أمال المجتمع في ضوء الظروف والإمكانات المتاحة وبما يخدم أهداف الدولة ومصالحها الوطنية، وبما يواكب التطورات العالمية من خلال لجنة قومية يشترك فيها كافة اطراف المجتمع من علماء وخبراء واساتذة في المجال ورجال اعمال للخروج بسياسية تعليمية ذات هوية مصرية وآليات للتنفيذ تتلاءم مع العديد من مشكلات منظومة التعليم في مصر.

رابعاً: تطوير الادارة المدرسية وتفعيل أدوار مكاتب التخطيط والمتابعة ويقترح الآليات التالية:

- فتح شعب بكليات التربية وكليات أخرى لتخريج الكوادر الادارية، والتخطيطية، والفنية والمالية، القادرة على القيام بالأدوار الخاصة بإعداد الخطط السنوية ومتابعة وتنفيذ بنودها المختلفة، وتضع معايير للقيادات المدرسية الفعالة .
- تطبيق اللامركزية المقتننة في الادارات والمديريات والمحافظات، فيما يخص عمليتي التمويل والادارة بما يسمح بسرعة اتخاذ القرارات، ومواءمة الاحتياجات في ضوء الامكانيات المتاحة.
- توزيع نشرة شهرية على المدارس للخطط الشهرية لعمليات التخطيط والمتابعة والانجازات المراد تحقيقها وكيفية تحقيقها، وأحدث القرارات والقوانين التي أصدرتها الوزارة في كافة الأمور المتعلقة بالعملية التعليمية.

- إنشاء مجلس للتعليم في كل مديرية، أو إدارة تعليمية يتولى وضع السياسة العامة للتعليم في الإدارة وفقاً للسياسة العامة للوزارة، وتحديد موارد التعليم في المنطقة وأوجه الصرف وتقدير الحد الأدنى فيما ينفق على كل متعلم في كل مرحلة تعليمية.

خامساً: تطوير أساليب التقويم

وضع معايير جديدة لتقويم أداء التلاميذ وخاصة في المرحلة الابتدائية من خلال الاتجاه للتقويم الشامل لجميع جوانب نمو شخصية التلميذ، من خلال الأنشطة والمشروعات التي تتطلب حل المشكلات، وتشجيع الحل الابداعي للمشكلات واتخاذ القرار وقبول كافة الحلول المطروحة منهم للخروج من دائرة الاجابات النموزجية التقليدية، تعميم بنوك الاسئلة الالكترونية لكافة المراحل التعليمية.

المراجع

١. حجي، أحمد إسماعيل (٢٠٠٨): تطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي، المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول، بالتعليم العالي، القاهرة مايو.
٢. مجاهد، محمد إبراهيم عطوة (٢٠٠٧): أزمة المدرسة الثانوية العامة المظاهر – الأسباب – الاثار – (الحلول)، المؤتمر العلمي السابع لكلية التربية جامعة طنطا "جودة التعليم في المدرسة المصرية المنعقد في الفترة من ٢٨-٢٩ إبريل
٣. الشال، محمود مصطفى (٢٠٠٥) تصور مقترح لتفعيل أدوار مكاتب التخطيط والمتابعة لتطوير منظومة التعليم العام في مجتمعنا المصري، المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة، مركز تطوير التعليم الجامعي جامعة عين شمس.
٤. الناقبة، محمود كامل وآخرون. (٢٠٠٧): رؤية حول مناهج التعليم قبل الجامعي في مصر في القرن الحادي والعشرين، المؤتمر العلمي الثاني عشر مناهج التعليم وبناء الانسان العربي، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، يوليو.
٥. يونس، محسن دهشان. (٢٠١٧): التعليم ورؤية مصر ٢٠٢٠م، دراسات عربية في التربية وعلم النفس – السعودية.
٦. غراب، يوسف خليفة. (٢٠٠٣): إشكاليات الدعم التمويلي للتعليم المصري في ضوء الاتجاهات الدولية الحديثة، مجلة العلوم التربوية مصر، مج ١١، ع ٤٤.

References:

- Academy for Educational development (2006) Tertiary of Higher Education in Germany, Final Draft, Studies in Educational Evaluation, Vol. 22 , No. 2, Elsevier.
- Alnakah, Mahmoud Kamel et al. (2007): A vision of the pre-university curricula in Egypt in the 21st century, the 12th scientific conference, the curricula of education and the building of Arab human rights, the Egyptian Association for Curriculum and Teaching Methods, July. (In Arabic).
- AL-Shal, Mahmoud Mustafa (2005) A proposal to activate the roles of the planning and follow-up offices to develop the public education system in our Egyptian society. The Twelfth Annual National Conference: Improving the Performance of Arab Universities in the Light of Total Quality Standards. (In Arabic).
- Gacel- A Vila, J. (2005): "The Internationalisation of Higher Education: A Paradigm for Global Citizenry", Journal of Studies in International Education, Vol. 9, No. 2, ASIE: London.
- Ghorab, Youssef Khalifa. (2003): Problems of Funding Support for Egyptian Education in the Light of Modern International Trends, Journal of Educational Sciences Egypt, vol. 11, p.4. (In Arabic).
- Hajji, Ahmed Ismail (2008): Development of Secondary Education and Admission Policies in Higher Education, National Conference for the Development of Secondary Education and Admission Policies, Higher Education, Cairo, May. (In Arabic).
- McGuinness, A. C. (2006): A Conceptual and Analytic Framework for Review of National Regulatory Policies and Practices in Higher Education", apaper Prepared for the Organisation for Economic Co- operation and Development (OECD), 17 February 2006 (EDU/ EC/ 2006/ 3).
- Mujahid, Mohammed Ibrahim Atwa (2007): the crisis of the high school public manifestations - causes - effects - solutions), The Seventh Scientific

Conference of the Faculty of Education, Tanta University, "Quality of Education in the Egyptian School, held from 28 to 29 April. (In Arabic).

- Younis, Mohsen Dahshan. (2017): Education and vision of Egypt 2020, Arab Studies in Education and Psychology - Saudi Arabia. (In Arabic).

